AIN SHAMS UNIVERSITY
مركز بحوث الشرق الأوسط
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
MERC

AIN SHAMS UNIVERSITY

مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد مائة وثمانية
(فبراير 2025)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

السنة الحادية والخمسون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCIf) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد مائة وثمانية فبراير 2025

تصدر شهريًّا

السنة الخمسون - تأسست عام 1974

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر ؛

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر ؛

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر ؛

أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفرالشيخ، مصر ؛

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس ؛

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا؛

إشراف إداري

أ/ أماني جرجس

أمين المركز

إشراف فني

د/ امل حسن

رئيس وحدة التخطيط و المتابعة

سكرتارية التحرير

أ/ ناهد مبارز	رئيس قسم النشر
أ/ راندا نوار	قسم النشر
أ/ زينب أحمد	قسم النشر
أ/ شيماء بكر	قسم النشر

المحرر الفني

أ/ رشا عاطف رئيس وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة

وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية

وحدة التدقيق اللغوي - كلية الآداب - جامعة عين شمس

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل: البريد الإلكتروني للمجلة: technical.supp.mercj2022@gmail.com

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل/ واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

الرؤيـــة

السعي لتحقيق الريادة في النشر العلمي المتميز في المحتوى والمضمون والتأثير والمرجعية في مجالات منطقة الشرق الأوسط وأقطاره .

الرسالـــة

نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة في مجالات الشرق الأوسط وأقطاره في مجالات اختصاص المجلة وفق المعايير والقواعد المهنية العالمية المعمول بها في المجلات المُحَكَّمَة دوليًّا.

الأهـــداف

- نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة .
- إتاحة المجال أمام العلماء والباحثين في مجالات اختصاص المجلة في التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون وعلم النفس واللغة العربية وآدابها واللغة الانجليزية وآدابها ، على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي لنشر بحوثهم وإنتاجهم العلمي .
- نشر أبحاث كبار الأساتذة وأبحاث الترقية للسادة الأساتذة المساعدين والسادة المدرسين بمختلف الجامعات المصرية والعربية والأجنبية ٠
- تشجيع ونشر مختلف البحوث المتعلقة بالدراسات المستقبلية والشرق الأوسط وأقطاره ٠
- الإسهام في تنمية مجتمع المعرفة في مجالات اختصاص المجلة من خلال نشر البحوث العلمية الرصينة والمتميزة .

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

• أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
• أ.د. أحمد الشربيني	عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق	عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. السيد فليفل	عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
أ.د. أيمن فؤاد سيد	رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
• أ.د. جمال شفيق أحمد عامر	كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حمدي عبد الرحمن	عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حنان كامل متولي	(قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. صالح حسن المسلوت	أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر - مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
• أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة	كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
• أ.د. عاصم الدسوقي	عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
• أ.د. عبد الحميد شلبي	كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفاف سيد صبره	كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفيفي محمود إبراهيم	كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
• أ.د. فتحي الشرقاوي	نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
• أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز	عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
أ.د. محمد السعيد أحمد	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• لواء / محمد عبد المقصود	رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
• أ.د. محمد مؤنس عوض	كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر	كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
• أ.د. مصطفى محمد البغدادي	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. نبيل السيد الطوخي	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي	كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

شروط النشر بالمجلة

- تُعنى المجلة بنشر البحوث المهتمة بمجالات العلوم الإنسانية والأدبية ؛
- يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين ويتم التحكيم إلكترونيًّا ؛
- تقبل البحوث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، **وترسل إلى موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ويرفق مع البحث ملف بيانات الباحث يحتوي على عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم الباحث والتايتل والانتماء المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم واتساب، وإيميل الباحث الذي تم التسجيل به على موقع المجلة ؛**
- يشار إلى أن **الهوامش والمراجع في نهاية البحث وليست أسفل الصفحة ؛**
- يكتب الباحث **ملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية** للبحث **صفحة واحدة فقط** لكل ملخص ؛
- بالنسبة للبحث باللغة العربية يكتب على برنامج "**word**" ونمط الخط باللغة العربية **"Simplified Arabic"** وحجم الخط **14** ولا يزيد عدد الأسطر في الصفحة الواحدة عن **25** سطر والهوامش والمراجع خط **Simplified Arabic** حجم الخط 12 ؛
- بالنسبة للبحث باللغة الإنجليزية يكتب على برنامج **word** ونمط الخط **Times New Roman** وحجم الخط **13** ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر في الصفحة الواحدة والهوامش والمراجع خط **Times New Roman** حجم الخط 11 ؛
- (**Paper**) مقاس الورق (**B5**) 17.6 × 25 سم، (Margins) الهوامش **2.3 سم** يمينًا ويسارًا، **2 سم** أعلى وأسفل الصفحة، ليصبح مقاس البحث فعلي **(الكلام)** 13×21 سم. (Layout) والنسق: (Header) الرأس 1.25 سم، (Footer) تذييل 2.5 سم ؛
- **مواصفات الفقرة للبحث :** بداية الفقرة First Line = 1.27سم، قبل النص= 0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = (6pt) تباعد بعد الفقرة = (0pt)، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **مواصفات الفقرة للهوامش والمراجع :** يوضع الرقم بين قوسين هلالي مثل : (1)، بداية الفقرة Hanging = 0.6 سم، قبل النص=0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = 0.00 تباعد بعد الفقرة = 0.00، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **الجداول والأشكال:** يتم وضع الجداول والأشكال إما في صفحات منفصلة أو وسط النص وفقًا لرؤية الباحث، على أن يكون عرض الجدول أو الشكل لا يزيد عن 13.5 سم بأي حال من الأحوال ؛
- يتم التحقق من صحة الإملاء **على مسئولية الباحث** لتفادي الأخطاء في المصطلحات الفنية ؛
- مدة التحكيم 15 يوم على الأكثر، مدة تعديل البحث بعد التحكيم 15 يوم على الأكثر ؛
- يخضع تسلسل نشر البحوث في أعداد المجلة حسب ما تراه هيئة التحرير من ضرورات علمية وفنية ؛
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر ؛
- تعبر البحوث عن آراء أصحابها وليس عن رأي رئيس التحرير وهيئة التحرير ؛
- **رسوم التحكيم للمصريين 650 جنيه، ولغير المصريين 155 دولار ؛**
- **رسوم النشر للصفحة الواحدة للمصريين 25 جنيه، وغير المصريين 12 دولار ؛**
- الباحث المصري يسدد الرسوم بالجنيه المصري (بالفيزا) بمقر المركز (المقيم بالقاهرة)، أو على حساب حكومي رقم : **(9/450/80772/8) بنك مصر** (المقيم خارج القاهرة) ؛
- الباحث غير المصري يسدد الرسوم بالدولار على حساب حكومي رقم : **(EG710001000100000004082175917)** (**البنك العربي الأفريقي**) ؛
- **استلام إفادة قبول نشر البحث في خلال 15 يوم من تاريخ سداد رسوم النشر مع ضرورة رفع إيصالات السداد على موقع المجلة ؛**
- **المراسلات :** توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: merc.director@asu.edu.eg

السيد الدكتور/ مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ورئيس تحرير المجلة
جامعة عين شمس– العباسية– القاهرة – ج. م.ع (ص. ب 11566)
للتواصل والاستفسار عن كل ما يخص الموقع : محمول / واتساب: **01555343797 (2+)**
(وحدة النشر merc.pub@asu.edu.eg) (وحدة الدعم الفني technical.supp.mercj2022@gmail.com)

- ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: **www.mercj.journals.ekb.eg**

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر.

محتويات العدد 108

عنوان البحث الصفحة

- **الدراسات القانونية LEGAL STUDIES**

1. **سلطة محكمة النقض في التصدي في مجال الدعاوى المدنية والتجارية..... 3-34**
أيمن أحمد إبراهيم بدوي

2. **الحريات الشخصية في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية..... 35-96**
أريج عبد الفتاح عبد الفتاح السيد محمد عامر

الدراسات السياسية POLITICAL STUDIES

3. **الصراع الروسي الأوكراني من المنافسة السياسية إلى المواجهة الشاملة: مقاربة نفسية تحليلية 99-180**
داليا أحمد رشدي

4. **الاستراتيجيات الدولية لمكافحة الإرهاب في غرب إفريقيا منذ العام 2014م... 181-208**
مصطفى إبراهيم سلمان الشمري

5. **النظام السياسي للاتحاد الأوربي: أسس التكوين وبُنية المؤسسات 209-246**
أسامة عبد علي خلف

6. **النزعة الشعبوية والمفارقات الفكرية 247-278**
دعاء حسن محمد أحمد

- **الدراسات التاريخية HISTORICAL STUDEIES**

7. **الوظائف الكهنوتية في إيونو خلال عصر الدولة الحديثة..... 281-306**
نجاة عصام زكي سالم

- **الدراسات الاقتصادية ECONOMICAL STUDEIES**

8. **دور السياسات الاقتصادية في مواجهة تفاقم المديونية الخارجية للدول النامية، مع دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري 309-354**
هيثم محمد محمد شوكت

- **دراسات علم النفس PSHYCHOLOGICAL STUDIES**

9. **فعالية برنامج علاجي معرفي سلوكي بالقبول والإلتزام في خفض درجة القلق والاكتئاب النفسي وتنمية الصمود النفسي لدى عينة من متعاطي المواد النفسية 357- 392**
منال مصطفى عثمان

10. **اضطرابات التواصل لدى الوالدين وعلاقتها بالاضطرابات النفسية للأطفال من الجنسين" (دراسة ارتباطية مقارنة بين الجنسين)..... 393- 442**
هبة فتحى فرج سليم

- **دراسات اللغة العربية ARABIC LANGUAGE STUDIES**

11. **رؤية د. مصطفى الشكعة حول الفرق الإسلامية ..... 445 - 468**
عبير عبد الستار

- **دراسات الدراما والنقد المسرحي DRAMA AND THEATRE STUDIES**

12. **الحضور الدرامي للأسطورة في نصوص"آمنة الربيع" مسرحية "روري" أنموذجًا 471-508**
رانيا عبد الرؤوف يوسف إبراهيم فتح الباب

- **الدراسات اللغوية LINGUISTIC STUDIES**

13. **اكتساب العبرية كلغة ثانية في الدول العربية- أفعال الطلب والاعتذار الكلامية أنموذجًا 511-582**
أحمد محمد عبد العال إبراهيم المغربي

افتتاحية العدد 108

يسر مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية صدور العدد **(108 – فبراير 2025)** من مجلة المركز «**مجلة بحوث الشرق الأوسط**». هذه المجلة العريقة التي مر على صدورها حوالي 51 عامًا في خدمة البحث العلمي، ويصدر هذا العدد وهو يحمل بين دافتيه عدة دراسات متخصصة: (دراسات قانونية، دراسات سياسية ،دراسات تاريخية، دراسات اقتصادية، دراسات علم نفس، دراسات اللغة العربية، دراسات الدراما والنقد المسرحي، دراسات لغوية) ويعد البحث العلمي Scientific **Research** حجر الزاوية والركيزة الأساسية في الارتقاء بالمجتمعات لكي تكون في مصاف الدول المتقدمة.

ولذا تَعتَبر الجامعات أن البحث العلمي من أهم أولوياتها لكي تقود مسيرة التطوير والتحديث عن طريق البحث العلمي في المجالات كافة.

ولذا تهدف مجلة بحوث الشرق الأوسط إلى نشر البحوث العلمية الرصينة والمبتكرة في مختلف مجالات الآداب والعلوم الإنسانية واللغات التي تخدم المعرفة الإنسانية.

والمجلة تطبق معايير النشر العلمي المعتمدة من بنك المعرفة المصري وأكاديمية البحث العلمي، مما جعل الباحثين يتسابقون من كافة الجامعات المصرية ومن الجامعات العربية للنشر في المجلة.

وتحرص المجلة على انتقاء الأبحاث العلمية الجادة والرصينة والمبتكرة للنشر في المجلة كإضافة للمكتبة العلمية وتكون دائمًا في مقدمة المجلات العلمية المماثلة. ولذا نعد بالاستمرارية من أجل مزيد من الإبداع والتميز العلمي.

والله من وراء القصد

رئيس التحرير

د. حاتم العبد

النظام السياسي للاتحاد الأوربي: أسس التكوين وبُنية المؤسسات

The political system of the European Union

Foundations of the formation and structuring of institutions

أسامة عبد علي خلف

جامعة بغداد– كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة

Osama AbdAli Khalaf.

University of Baghdad

College of Physical Education and Sports Sciences

Ossama.KHalf@cope.uobaghdad.edu.iq

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

يتلخص البحث في دراسة النظام السياسي للاتحاد الأوربي من منظور النظم السياسية المقارنة ودراسة أسس تكوينه وهيكلة مؤسساته؛ كاتحاد سياسي تحالفي طوعي كونفدرالي يقوم على معاهدة دولية تجمع مجموعة دول مستقلة وذات سيادة؛ حيث قام الاتحاد الأوربي في تأسيسه على محاور رئيسة هي: فكرة وثقافة الاندماج والتكامل، وتوحيد الاقتصاد والأمن والدفاع، وفي التسعينات بلغ ذروة نجاحه وتكامله وعُدّ الاتحاد الأوربي أكبر تغيير وتطور في النظم السياسية التحالفية في أوربا. ومارست الأحزاب السياسية الأوربية الرائدة دور مهم في تنمية الوعي السياسي التكاملي العابر للقوميات في أوربا؛ حيث تأسس عمل الاتحاد الأوربي كنظام سياسي على الديمقراطية التمثيلية، وبمؤسسات سياسية مشتركة ومستقرة سياسيًا وتمثل السلطات الثلاث وتعبر عن الإرادة الشعبية الأوربية. وفي العقد الأخير يواجه استقرار النظام السياسي للاتحاد الأوربي تحديات أبرزها خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي 2020، فضلًا عن صعود أحزاب اليمين المتطرف في انتخابات 2024 وهي المتشككة في استمرار الاتحاد الأوربي، لكن تستنتج الدراسة أن الاتحاد الأوربي يشكل تجربة ذات مستوى رفيع وناجح لنظام الاتحاد التحالفي الطوعي، وذلك بما يمتلكه من جذور فكرية تأسيسية ومؤسسات مشتركة استطاعت أن تتجاوز الأزمات، في تحقيق الوحدة الاقتصادية والمالية والإدارية، وهي قادرة على أن تتجاوز التحديات السياسية للمستقبل المنظور.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوربي، مؤسسات الاتحاد الأوربي، انتخابات 2024 للبرلمان الأوربي.

Abstract:

The research is summarized in the study of the political system of the European Union from the perspective of comparative political systems and the study of the foundations of its formation, institutional emergence and structure, as a voluntary confederal alliance political union based on an international treaty that brings together a group of independent and sovereign states, as the European Union in its establishment was based on the idea and culture of integration, integration, unification of the economy, security and defense, and in the 1990s it reached the peak of its success and integration and the European Union was considered the biggest change and development in alliance political systems in Europe. The leading European political parties played an important role in developing an integrative transnational political consciousness in Europe, as the work of the European Union as a political system was based on representative democracy, with common and politically stable political institutions that represent the three authorities and express the European popular will. In the last decade, the stability of the EU political system faces challenges, most notably Britain's exit from the European Union in 2020, as well as the rise of far-right parties in the 2024 elections, which are skeptical of the continuation of the European Union. However, the study concludes that the European Union constitutes a high-level and successful experience of the voluntary alliance system, with its founding intellectual roots and common institutions that were able to overcome the crises, in achieving economic, financial and administrative unity, and are able to overcome the political challenges for the foreseeable future.

Keywords: European Union, European Union institutions, 2024 elections for the European Parliament

المقدمة:

تنفرد تجربة الاتحاد الأوربي في تصنيف النظم السياسية المقارنة، وفي السعي للتكامل الاقتصادي والسياسي الطوعي الكونفدرالي لتحقيق وحدة الدول الأوربية رغم اختلاف قومياتها ولغاتها وتعدد صراعاتها؛ حيث ينطوي تاريخ أوربا على صراعات وحروب داخلية متعددة وطويلة كان أخرها وأخطرها الحرب العالمية الثأنية، جاء في أعقابها مشروع التكامل الأوربي؛ ليهدف إلى إنهاء الصراع وتأمين السلام بين الدول في أوربا من خلال جمعها على قدم المساواة، والتعاون في إطار هيكلة مؤسسات مشتركة. وتطور تصميم النظام السياسي للاتحاد الأوربي من أجل تحقيق وتعزيز التكامل السياسي والاقتصادي الأوربي، وتدرج من التجارة المشتركة والاقتصاد المفتوح وتوحيد العملة (اليورو)، ثم توحيد السياسة الأمنية والخارجية، وتعزيز حقوق المواطنة، والتعاون في قضايا الهجرة واللجوء والشئون القضائية.

MERJ مجلة بحوث الشرق الأوسط MIDDLE EAST RESEARCH JOURNAL ISSN 2536-9504

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في دراسة النظام السياسي للاتحاد الأوربي من زاوية النظم السياسية المقارنة، وعن طريق البحث في أسس تكوينه ونشأته المؤسسية، كاتحاد سياسي تحالفي يقوم على معاهدة دولية تجمع مجموعة دول مستقلة وذات سيادة، وكذلك دراسة وتحليل بنية وهيكلة المؤسسات السياسية للاتحاد.

مشكلة البحث:

تقوم مشكلة البحث على مجموعة تساؤلات مفادها ما الأسس والصيغة التي تشكل بها النظام السياسي للاتحاد الأوربي؟ وما هيكلة المؤسسات التي تمثل السلطات العامة بالنظام السياسي؟ وماهي نتائج انتخابات 2024 للبرلمان الأوربي والأحزاب السياسية الأوربية الرائدة في البرلمان؟ وأخيرًا؛ ما هي أبرز التحديات التي تواجه استمرارية وبقاء الاتحاد الأوربي؟

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها أن النظام السياسي للاتحاد الأوربي تجربة ناجحة ومستقرة في تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي والتحالفي الطوعي بين دول أوربا، وأن نشأته وتكوينه جاءت بمراحل مؤسساتية متدرجة دعمت ثباته واستقراره، كما أن له مساحة من الحرية السياسية التي تتيح ابتكار أطر قانونية وتنظيمية لتجاوز الأزمات السياسية التي تهدد تكوينه.

وللتحقق من الفرضية يعتمد الباحث اقتراب التحليل النظمي (SystemAnalysis)؛ لدراسة المدخلات والمخرجات للنظام السياسي، كما يستعين

باقتراب التحليل البنائي– الوظيفي لـ(غابريل الموند)؛ لدراسة النظام عن طريق دراسة الأبنية والمؤسسات والوظائف التي تقدمها هذه المؤسسات.

وهيكلنا البحث بالآتي:

المحور الأول: أسس النشأة والتكوين لتشكيل الاتحاد الأوربي:

ينطوي التاريخ السياسي لأوربا على صراعات وحروب داخلية طويلة هدفت لتحقيق مصالح خاصة لكل شعب أو فئة من الأوربيين، إلا أن النتائج المدمرة للحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ أظهرت حاجة أوربا إلى التعمق في الأسباب التي أدت إلى تاريخ طويل من الحروب الداخلية والصراعات المدمرة والتي كان لها الأثر الكبير في تحول توجهات سياسات الدول الأوربية نحو السلم والتحالف، بعد أن أدركت خطورة ما أصابها من أضرار في الجوأنب السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، لا سيما بعد تراجع مكانتها الدولية لصالح الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي آنداك، وبات يتحتم عليها انتهاج سُبل جديدة في إدارة العلاقات السياسية القائمة بينها، والعمل على مد الجسور باتجاه مزيد من التعاون والتعامل بحكمة، بعيدًا عن الصراعات والحروب، وفي الوقت نفسه كانت قد ازدهرت هذه الأفكار في أوربا والولايات المتحدة خلال عقد الخمسينات من القرن الماضي، وظهرت عدة طروحات بشأن نوع المسار الذي يجب أن تسلكه البلدان الأوربية في التعاطي مع واقعها الجديد[1]. وكان أبرزها هي التي نادت بالمنهج التحالفي الطوعي في تشكيل أوربا موحدة تتنازل فيه الدول التي يقبل انتسابها عن تحويل جزء من سيادتها في الاقتصاد والسياسة والدفاع إلى هذه الدول التي تشمل أوربا بأكملها[2].

ثم تطورت دينامية سياسية في أوربا بشكل سريع عملت على إحداث تغيرات عميقة وسريعة في العلاقات السياسية على المستوى الحكومي، استطاعت أن تفتح الباب

لطرح جديد يتعلق بتخطي الوطنية أو القومية داخل القارة الأوربية والتوجه نحو التعاون والتحالف. وابتدأ بناء الاتحاد الأوربي بتشكيل منظمات أوربية، كان لها الدور الرئيس والأكبر في التدرج لتشكيل الاتحاد وهي جماعات اقتصادية مشتركة بعضوية ست دول استطاعت أن تجمع قطبي الصراع الأوربي فرنسا وألمانيا، وهي؛ أولًا: (الجماعة الأوربية للفحم والنحاس – CECA – ١٩٥١)؛ وذلك بعد إعلان (روبرت شومان)[*] الشهير، والثانية: (الجماعة الاقتصادية الأوربية– CEE) والتي أنشأتها معاهدة روما عام ١٩٥٧، والثالثة: (الجماعة الأوربية للطاقة الذرية – CEEA – ١٩٥٨)، وقد كانت هذه الجماعات الثلاث هي أساس ولادة الاتحاد الأوربي (UE) وكان هدفها المبدأي هو تحقيق التكامل الاقتصادي والمتضمن السوق الموحدة والاتحاد الجمركي، بين الدول الأعضاء الستة المؤسسة: (ألمانيا الغربية– فرنسا– إيطاليا– بلجيكا– لوكسمبورغ– هولندا) وقد شهد هذا المشروع نموًا وتطورًا إيجابيًا مذهل نحو السلام وتحقيق الديمقراطية في أوربا. وكان لنشأة الاتحاد الأوربي رؤية فكرية سابقة أسهمت في تكوينه وعبر تدرج في مؤسساته، نشير لها بالآتي:

أولًا– المعطيات الفكرية السياسية:

يعد الاتحاد الأوربي مشروع فكري راسخ في أذهان مفكرين ومنظرين وعقلاء السياسة وفقهاء القانون، قبل أن يتحول إلى مشروع (اقتصادي– سياسي) يسهم في بنائه (على أرض الواقع) أداء مؤسسات تحظى بدعم رؤساء الدول والحكومات وقطاع كبير من النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول الأوربية[3]؛ إذ لم يظهر هذا المشروع فجأة أو يخرج في صورة نص متكامل وقابل للتطبيق على أرض الواقع، وإنما تبلور تدريجيًا وعبر سنوات طويلة، ومن خلال رؤى فكرية تباينت دوافعها وأهدافها، كما تباينت مضامينها وما انطوت عليه من آليات لحل الإشكاليات والعقبات

والمعضلات التي تعترض طريق الوحدة الأوربية[4]. لا يمكن إنكار كل من الحضارة اليونانية والإمبراطورية الرومانية في المعطيات الفكرية والتمهيد أمام الأفكار الأوربية الوحدوية؛ فالشعوب الأوربية تتقاسم تاريخًا مشتركًا؛ فحركة الوحدة الأوربية نتاج عمل عقلاني واع ومخطط؛ فمنذ القرن الثالث عشر الميلادي برزت فكرة الوحدة الأوربية، وكان الدافع الأول وراء فكرة الوحدة الأوربية دينيًا بحتًا؛ إذ كان هناك صراع ما بين السلطة الروحية، التي تجسدها الكنيسة الكاثوليكية (البابا)، والسلطة الزمنية التي كان يجسدها رأس الأباطرة أو الملوك أو الأمراء. لكن الدافع الديني لم يصمد بصفته دافع محرك وحيد وراء الفكرة الأوربية، إلا أنه ظل ولحقب طويلة، يشكل واحدًا من أهم الدوافع الرئيسة المحركة للعديد من مشروعات الوحدة، التي ظهرت على الساحة الفكرية الأوربية حتى نهاية القرن الثامن عشر على الأقل[5]، وأبرز المعطيات الفكرية هي دعوة (فيكتور هيغو) في خطاب في مؤتمر السلام المنعقد في باريس يدعو فيه إلى إقامة (الولايات المتحدة الأوربية) وإقامة مجلس شيوخ كبير مستقل يكون لأوربا (برلمان)، وتنبأ أنه سيأتي يوم تمتزج فيه كل القارة الأوربية وتنصهر فيها علاقة وثيقة داخل إطار وحدة أرقى، لكي تصنع الإخاء الأوربي من دون أن تفقد أي أمة خصائصها المميزة وملامحها وسماتها الرائعة التي تنفرد بها، وسيأتي يوم لن تكون فيه ميادين للقتال سوى الأسواق المتضمنة على الأفكار وكما سيأتي يوم تختفي فيها القذائف والقنابل ككل تحل محلها أصوات الناخبين[6].

وأن الاتحاد الأوربي لم يكن ليصل إلى وحدته الاقتصادية ويقترب من تحقيق وحدته السياسية، لولا اعتماده على جانب التعاون والتدرج من خلال تطوير المؤسسات الأوربية، والتوسع بضم دول جديدة إلى الاتحاد الأوربي، وتطبيقه العملي في مسيرته على(النظرية الوظيفية) التي تنص على البدء بالجوانب الفنية أولًا وصولًا إلى الجوانب

السياسية[7]. فالعملية التكاملية تبدأ بدمج أحد القطاعات الفنية الرئيسة، وما أن تحقق النجاح؛ فإن ذلك يغري ويجذب قطاعات أخرى للاندماج، وبالتالي تتوسع العملية التكاملية لتضم قطاعات وميادين أخرى من النشاط إلى أن تصبح القطاعات جميعًا منخرطة في العملية التكاملية بقوة؛ وبما أن الاتحاد الأوربي ليس بدولة (فيدرالية) وهو أقرب إلى الكونفدرالية لأن الوحدات المكونة له لم تفقد وجودها القانوني المستقل كدول وما زال بوسعها ممارسة صلاحياتها السيادية على المسرح الدولي، على الرغم من أنها تنازلت عن بعض هذه الصلاحيات لمصلحة المؤسسات الاتحادية[8]، وبما أن تأسيس منظمات سياسية وعسكرية على هذا النحو بات من الصعب تحقيقه في تلك الفترة نظرًا لحساسية المجالين والمناخ الذي كان سائدًا . رأى أنصار الوحدة الأوربية أنه يجب الاعتماد على الشراكة الاقتصادية كخطوة أولى لتحقيق نظام تعاهدي لأوربا كاملة، وبذلك ظهرت الجماعات الأوربية المتحالفة. ومن ناحية أخرى كانت أغلب الأحزاب الكبرى التي كانت على سدة الحكم لديها رغبة وسعي للتحالف السياسي، كما أن العديد من التشكيلات والحركات السياسية ذات التوجه الفيدرالي أبدى مساندتها ودعمها لهذا التوجه.

ثانيًا– تدرج التكوين المؤسساتي:

تعد البداية الحقيقية لمسيرة الاتحاد الأوربي المؤسساتية بثلاث مراحل أساسية شكلت تجربته الأساسية نحو تحالف الاتحاد الأوربي؛ وهي:

1– الجماعة الأوربية للفحم والصلب CECA:

تشكلت هذه الجماعة بطبيعة تحالفية اقتصادية، ولا تخلو من هدف استراتيجي وفكري تدركه الدول الأطراف وهو إنهاء الصراع (الألماني– الفرنسي) عن طريق التعاون

الاقتصادي بإنشاء سوق أوربية مشتركة لمنتجات الفحم والصلب تضم المستهلكين للدول الأعضاء وفي عام ١٩٥٠ دعا (روبرت شومان؛ وزير الخارجية الفرنسي إلى إنشاء الجماعة الأوربية للفحم والصلب، لكن فكرة هذا المشروع تعود إلى مستشاره (جان مونيه)؛ فقد أدرك (روبرت شومان) أن فرنسا لن تستطيع تحقيق نمو اقتصادي ورفع مستوى المعيشة من دون تجاوز إطار الدولة القومية وتحقيق تعاون اقتصادي على مستوى أكبر، وتخيل (مونيه) إطارًا أوسع يقوم على أساس إنشاء سوق مشتركة على مستوى القارة الأوربية كخطوة نحو قيام جماعة اقتصادية تتبنى سياسات اقتصادية مشتركة، ولكن (مونيه) كان من أنصار التدرج وعدم تبني أحلام عريضة لا يمكن تحقيقها في الواقع، ومن ثم كانت الفكرة هي إنشاء الجماعة الأوربية للفحم والصلب، التي يمكن الانطلاق منها إلى قطاعات أخرى بعد ذلك[9]. وقد اختير الفحم والصلب على أساس أنهما مادتان أساسيتان في صناعة أدوات الحرب، ومن ثم وضعهما تحت إشراف مشترك سيحول من دون استخدامهما من إحدى الدول لمحاربة دولة أخرى، وكانت الفكرة الأساسية هي إدخال كل من ألمانيا وفرنسا في عضوية هذه الجماعة لتطوير آليات للتعاون السلمي بينهما ومنع قيام حرب أخرى بينهما، وترك باب العضوية مفتوحًا للدول الأخرى؛ فرحبت ألمانيا الغربية بزعامة المستشار (إديناور) بالفكرة؛ لأنها كانت تعني عودة ألمانيا للاندماج مع الدول الأوربية من جديد[10]. وقعت معاهدة إنشاء الجماعة الأوربية للفحم والصلب في باريس في ١٨ أبريل عام ١٩٥١، من قبل ممثلي ست دول أوربية هي: (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ)، وقد عرف هذا الاتفاق الذي أصبح نافذًا في يوليو عام ١٩٥٢ بـ (معاهدة باريس) والتي نصت على استمرارها لمدة خمسين عام حتى عام ٢٠٠٢[11]، وكانت معاهدة باريس تهدف إلى إنشاء سوق مشتركة في الفحم والصلب عن طريق إلغاء قيود الاستيراد والتصدير

وقيود التجارة، وكذلك تطوير السياسات المشتركة للدول الأعضاء في صناعات الفحم والصلب. وتمارس المجموعة الأوربية للفحم والصلب مجموعة من الاختصاصات الآتية[12]:

- التنسيق مع حكومات الدول الأعضاء فيما يتعلق باتخاذ القرارات وتنفيذ المعاهدات.
- إصدار أعمال قانونية أو المشاركة في إصدارها.
- المشاركة في إجراءات وإقرار الميزانية.
- إقامة علاقات ودية مدنية على أساس التعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية.

2- الجماعة الأوربية الاقتصادية CEE:

استطاعت الجماعة الأوربية للفحم والصلب أن تحقق نجاحًا كبيرًا في خلق ثقافة الشراكة الاقتصادية الأوربية، جعلت من الدول الأوربية تتطلع إلى المزيد من الشراكة وتعميم تجربة هذه المجموعة على جميع أوجه النشاط الاقتصادي في أوربا، وذلك بإنشاء سوق مشترك أوربية بين الدول الأعضاء أو سوق للتجارة الحرة داخل الدول الأعضاء بعد إخفاقات لمحاولات ولطروحات متنوعة للتعاون في المجالين السياسي والعسكري؛ فكان لابد من إعطاء دفعة جديدة إلى المجال الاقتصادي؛ فاجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء في جماعة الفحم والصلب لدراسة عدد من المقترحات المتعلقة بإنشاء سوق مشتركة، وهيئة للاستخدام السلمي للطاقة الذرية، وكُلف (هنري سباك) وزير خارجية بلجيكا عام ١٩٥٦ لدراسة التعاون بين الدول الأوربية وتقديم تقرير عنها، وكانت رؤيته تتمحور أنه من أجل أن تستعيد أوربا مكانتها الاقتصادية وقدرتها في التأثير في الأحداث، لن يتحقق ذلك إلا عن طريق إنشاء سوق مشتركة كخطوة أولى نحو إقامة

سياسة اقتصادية مشتركة[13]. وعُدّ التقرير الذي قدمه وزير خارجية بلجيكا هو الأساس الذي قامت عليه المفاوضات التي أدت إلى التوقيع على معاهدة روما عام ١٩٥٧ والتي تأسست فيها (الجماعة الاقتصادية الأوربية) و(الجماعة الأوربية للطاقة الذرية) بين الدول الست الأعضاء في جماعة الفحم والصلب[14]. وقد نصت هذه الاتفاقية على حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد عبر الحدود دون أدنى حواجز أو قيود، وركزت على إقامة السوق الموحدة لما يترتب عليها من منافع اقتصادية في ضوء زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الأوربية داخل السوق الموحدة وخارجها، وخفض معدلات البطالة وزيادة القدرة على التحكم في التضخم[15].

وقد مثلت هذه الحقبة مجموعة تطورات في مسيرة الجماعة الأوربية؛ فقد طورت نفسها من الداخل على تحقيق الأهداف الاقتصادية؛ فألمانيا كان هدفها من إنشاء السوق المشتركة تصريف صادراتها وتطوير صناعتها، أما فرنسا فكانت مدركة لتفوق الصناعات الألمانية فكانت مهتمة بتنمية برامجها للطاقة الذرية. وكذلك شهدت الجماعة الأوربية توسعًا افقيًا في عدد العضوية؛ إذ انضمت كلًا من المملكة المتحدة وأيرلندا والدنمارك في ١ يناير عام ١٩٧٣ لتصبح الدول الأعضاء (٩ دول)، ثم انضمت اليونان في 1 يناير عام ١٩٨١، وفي 1 يناير عام ١٩٨٦ انضمت كلًا من أسبانيا والبرتغال ليصبح بذلك الدول الأعضاء (١٢دولة)[16].

3- معاهدة (ماسترخت) لتشكيل الاتحاد الأوربي:

في هذه المعاهدة أُعلن رسميًا عن تشكيل (الاتحاد الأوربي)، بوصفه كيانًا سياسيًا قانونيًا تحالفيًا طوعيًا[17] له مؤسساته الرسمية، بعد أن حلت التسمية الجديدة

(الاتحاد الأوربي) محل تسمية (الجماعة الأوربية الاقتصادية CEE)، بعد توقيع معاهدة ماسترخت [18] في فبراير عام ١٩٩٢ من قبل اثنتا عشر دولة أوربية، وتواصلت عملية الانضمام اليه وتم إقرار معايير جديدة على الدول الراغبة بالانضمام؛ أبرزها[19] شروط سياسية ليبرالية تشترط على الدول المرشحة للعضوية أن تتمتع بمؤسسات مدنية مستقرة، وقادرة على ضمان الديمقراطية، وسيادة حكم القانون، واحترام حقوق الإنسان، واحترام وحماية الأقليات، وشروط اقتصادية تشترط وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على اقتصاد السوق، وقادر على تحمل عبء المنافسة مع قوى السوق ضمن إطار الاتحاد وشروط تشريعية تقوم على الدولة المترشحة للعضوية أن تقوم بتعديل قوانينها وتشريعاتها بما يتناسب والقوانين الأوربية التي وُصفت وتبينت منذ تأسيس الاتحاد. لقد كان العامل الحاسم في عقد هذه المعاهدة هو رغبة الدول الأعضاء في تقوية الاندماج الأوربي عموديًا وافقيًا وتعميقه، وتركزت أهداف معاهدة ماستريخت على ما يلي:

أ. إقامة نظام نقدي أوربي موحد قائم على وحدة حسابية الأيكو[20] يسعى إلى منح تسهيلات في المعاملات وفي عملية الاقتصاد بشكل عام وممارسة السيادة النقدية على صعيد أوربا الجماعية بشكل يمنح المؤسسات صلاحيات من خلالها فتح أسواق بشكل واسع، وكذلك تعزيز تقارب أكبر للاقتصاد الكلي بين الدول الأعضاء بما يؤدي إلى تبني سياسة اقتصادية مشتركة، وكذلك السيطرة على مستويات التضخم والعمل على تحقيق الاستقرار في معاملات التبادل بين الدول الأعضاء والعمل على توسيع دور الأيكو (اليورو) في المجموعة الأوربية بما يحقق الاندماج الأوسع والأشمل والأعمق بين دول الاتحاد.

ب. العمل على رفع مستوى المعيشة وتحقيق العدالة الاجتماعية، والعمل على استقرار الأسس الثابتة للدول الأعضاء، والحد من التضخم وخفض العجز في موازين المدفوعات للدول الأعضاء في الاتحاد.

ج. تأكيد الهوية الأوربية على الساحة الدولية من خلال تبني سياسة خارجية وأمنية موحدة تحمي المثل العليا والمصالح الأساسية لدول الاتحاد الأوربي.

د. إقامة فضاء أوربي تزال فيه الحدود الداخلية من خلال إنجاز تطور اقتصادي واجتماعي متوازن ودائم؛ مما يعزز قيام اتحاد اقتصادي ونقدي[21].

وقد فتحت هذه المعاهدة الباب لتوسيع الاتحاد لكي يشمل بقية الدول الراغبة بالانضمام للاتحاد الأوربي، ومنح المؤسسات الأوربية سلطات واسعة بهدف الإسراع في زيادة النمو والازدهار الاقتصادي، ووضع الآليات التي من شأنها تصلح ما بين اقتصاديات أوربا الشرقية مع الغربية وترسيخ أسس الديمقراطية والنظام الاجتماعي، وأمام هذا التطور في مسيرة الاتحاد قُبل عضوية كل من فنلندا والسويد والنمسا عام ١٩٩٥، ليصبح عند أعضاء الاتحاد إلى (١٥ عضوًا)، وقد تم التوسع الأكبر للعضوية بعد معاهدتي (أمستردام عام ١٩٩٧) و(نيس ٢٠٠١)؛ فقد عملتا على الإصلاح في مؤسسات الاتحاد الأوربي وتوسع العضوية، فضلًا عن إنشاء قوة عسكرية مشتركة دائمة للردع والتدخل السريع تتألف من ٦٠ الف رجل عام ٢٠٠٣، هذا وفي 1 يناير ٢٠٠٧، انضمتا بلغاريا ورومانيا لعضوية الاتحاد الأوربي، أما أخر دولة فهي كرواتيا انضمت إلى الاتحاد الأوربي في 1 يوليو عام ٢٠١٣[22].

المحور الثاني: المؤسسات السياسية الرسمية للاتحاد الأوربي:

يقوم النظام السياسي في الاتحاد الأوربي وهيكلة مؤسساته الرسمية بتقسيم مشابه لتقسيم السلطات العامة في النظم السياسية للدول القومية، ولا يخلو من خصائص

فيدرالية، لكنه يوصف بالتحالف الكونفيدرالي؛ حيث وضعت معاهدات الاتحاد نظامًا لتوزيع السلطات بين مختلف مؤسسات الاتحاد، وحددت لكل منها دورها وبنيتها الخاصة وواجباتها المكلفة بإنجازها، وتوزعت السلطات بين المجلس الأوربي ودوره تنفيذي–خارجي، ويمثل الدول الأعضاء، و(المجلس–council) يمزج بين الدورين التنفيذي والتشريعي، وأيضًا يمثل الدول الأعضاء، والمفوضية الأوربية تجمع بين الدورين التنفيذي والقضائي، وتمثل الاتحاد الأوربي. والبرلمان الأوربي يمثل السلطة التشريعية، وله دور خارجي ويمثل إرادة شعوب الاتحاد الأوربي. وتمثل محكمة العدل الأوربية السلطة القضائية في الاتحاد. أما البنك المركزي الأوربي وبنك الاستثمار الأوربي فيمثلان الإدارة النقدية في الاتحاد التي تعد جزءًا من السلطة التنفيذية، وأيضًا تمثل الاتحاد الأوربي. يقول "جيدينز": "لقد تحول نظام الاتحاد الأوربي إلى نموذج للحكم الكوني جهاز نيابي (البرلمان الأوربي)، وجهاز إداري (المفوضية الأوربية) ورابطة حكومية (المجلس) ومحكمة قضائية فيدرالية محكمة العدل الأوربية"[23]. في هذا المحور نبحث في هيكلة وبُنية أبرز مؤسسات الاتحاد الأوربي كما يأتي:

أولًا– المجلس الأوربي:

ويعد أعلى مؤسسة سياسية في الاتحاد الأوربي وتمثل القيادة الاستراتيجية والسلطة التنفيذية فيه، يتكون من رؤساء ورؤساء حكومات الدول الأعضاء، إضافة إلى رئيس المجلس الأوربي ورئيس المفوضية الأوربية، والممثل الأعلى للاتحاد للشئون الخارجية والسياسة الأمنية المشتركة، يدعو رئيس المجلس الزعماء إلى الاجتماع مرتين كل ستة أشهر، وإذا تتطلب الأمر، يدعو إلى عقد اجتماع خاص (حسب المادة 15 من معاهدة الاتحاد الأوربي)، ويؤدي المجلس الأوربي دور تنفيذي في رسم السياسة العامة للاتحاد والتنسيق بين الدول الأعضاء كافة في مختلف المجالات، ولا يمارس أي

وظائف تشريعية، بل تعد سلطاته سياسية أكثر من كونها سلطات قانونية. ويتم اتخاذ قرارات المجلس الأوربي بالإجماع، وحددت صلاحيات المجلس الأوربي في نهاية قمة عام ١٩٨٣ بـ (شتوتغارت) على النحو الآتي[24]:

1. منح عملية البناء الأوربي دفعة سياسية قوية.
2. تحديد مسيرة هذه العملية ورسم وبلورة السياسات العامة التي توجه مؤسسات الجماعة الأوربية.
3. مناقشة جميع الجوانب المتعلقة بإقامة اتحاد أوربي والعمل على تحقيق التناغم ما بين هذه الجوانب.
4. تمهيد الطريق أمام ضم قطاعات جديدة لعملية التكامل.
5. التعبير عن الموقف الأوربي المشترك في القضايا الخارجية.

وتقتصر الاجتماعات في المجلس الأوربي على (رئيسي المجلس الأوربي والمفوضية) ورؤساء الدول والحكومات السبعة والعشرين الأعضاء، وتصدر القرارات الرئاسية بعد كل اجتماع وتكون عادةً على هيئة وثيقة مطولة ترفق بها أحيانًا ملاحق ضخمة، وكان أول شاغل للمنصب، هو رئيس وزراء بلجيكا السابق (هيرمان فان رومبوي)[25]. وعن طريق هذا المجلس طرحت فكرة مشروع دستور للاتحاد الأوربي وتم ذلك بمعاهدة تأسيس دستور الاتحاد الأوربي وهي معاهدة تم التوقيع عليها في يوم ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٤ ووقع عليها ٢٥ ممثلًا لأعضاء دول الاتحاد الأوربي في مدينة روما عاصمة إيطاليا، وبعد الاستفتاء على الدستور من قبل شعوب الدول الأعضاء، جاءت نتيجة الاستفتاء بقبوله من قبل ١٨ دولة من الاتحاد الأوربي، لكنه رفض من قبل فرنسا وأسبانيا وهولندا ولوكسمبورغ وبهذا الرفض تم إلغاء المشروع، بعد أن تضمنت هذه الإتفاقية قوانين حقوق الدستور الأساسية وقانون التصويت في البرلمان الأوربي[26].

كما يناط بمهامه حل العديد من المشكلات الاقتصادية والمالية والسياسية المهمة التي يعجز المجلس الوزاري عن حلها، وكذلك إزالة ما يهدد التضامن داخل الاتحاد الأوربي، وهو ما يعرف بالمسؤولية الجماعية للقادة الأوربيين عن الدبلوماسية . كما يقوم بتحديد تركيبة البرلمان الأوربي، وكذلك المفوضية الأوربية، وتعيين ممثل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوربي، ورئيس البنك المركزي الأوربي والمجلس التنفيذي للبنك المركزي المسؤولين عن السياسة النقدية لمنطقة اليورو. وبعد انتخابات 2024 في الاتحاد الأوربي انتخب رئيس الوزراء البرتغالي السابق (أنطونيو كوستا) رئيسًا جديدًا للمجلس الأوربي للدورة القادمة[27]، وهو من الحزب الاشتراكي وتوجهاته إيجابية مع المهاجرين؛ مما واجه معارضة من قادة اليمين المتطرف لتنصيبه.

ثانيًا– المجلس الوزاري:

يؤدي المجلس تنفيذ السياسات وهو مركز صنع القرار كما يتولى سلطة تشريعية إلى جانب البرلمان الأوربي، ويعرف أحيانًا بـ(المجلس) أو (مجلس الوزراء)، وهو يختلف عن المجلس الأوربي كونه المؤسسة التي يجتمع فيها وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد، وكذلك معهم الوزراء بحسب المجالات المتعددة، وتعقد اجتماعاته في كل من بروكسل ولوكسمبورغ، وعضوية هذا المجلس الوزاري تختلف بحسب الموضوع محل البحث؛ فإذا كان الموضوع يتعلق بالزراعة يجتمع وزراء الزراعة للدول الأعضاء، أما إذا كان الموضوع يخص الميزانية يجتمع وزراء المالية، وهكذا أما وزراء الخارجية فوضعهم خاص؛ فهم يجتمعون شهريًا؛ إذ يناقشون المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية، ويقومون بعملية التنسيق العام لاجتماعات الوزراء في القطاعات الأخرى، وعادة ما يكون هناك أكثر من اجتماع في الوقت نفسه؛ حيث يجتمع وزراء المالية في قاعة،

ووزراء الزراعة في قاعة أخرى[28]، وتتغير رئاسة المجلس بشكل دوري؛ حيث تتولى كل دولة الرئاسة لمدة ٦ أشهر، ووظيفة المجلس الوزاري هي إقرار التشريعات المختلفة الصادرة عن الاتحاد، ودور المجلس الوزاري يقتصر على الرفض أو الموافقة على التشريعات دون القيام بأعدادها؛ إذ تتولى المفوضية الأوربية القيام بهذا الدور[29]. ويعد المجلس المؤسسة الرئيسة التي تعبر فيها كل دولة عن مصالحها الخاصة، وتقوم كل دولة بعرض وجهة نظرها عن طريق الوزير المختص. وتعتمد عملية التصويت المتبعة في المجلس على أهمية القرارات وموضوع التصويت. والصيغة المتبعة هي ثلاث طرق للتصويت؛ هي كالآتي:

1. هناك أنواع من القرارات تتخذ بالأغلبية البسيطة وفقًا لمبدأ المساواة في السيادة على أساس أنه لكل دولة صوت واحد.
2. هناك قرارات تتطلب أغلبية خاصة (موصوفة) تحسب وفق نظام التصويت الترجيحي وتختلف فيه أوزان الدول في عملية التصويت باختلاف حجمها وقوتها وثقلها الفعلي.
3. هناك أنواع أخرى من القرارات تتطلب الاجماع[30].

أما عن وضعية التصويت في المجلس الوزاري؛ فإن الدول الأعضاء ليس لها أصوات متساوية؛ لأن لكل دولة عدد من الأصوات يتناسب مع حجمها، وحاول نظام التصويت في المجلس الوزاري أن يخلق نوعًا من العدالة بين الدول الكبيرة والدول الصغيرة؛ إذ إنه أوجد توازنًا بين مصالح الدول الصغيرة ومصالح الدول العظمى، إلا أنه على الرغم من ذلك لم يعط أي دولة أو تكتل دولي حق فرض صيغة قرار أو عرقلة قرار إلا إذا أجمعت عليه الدول الأعضاء في الاتحاد[31]؛ إذ شهد نظام التصويت بالأغلبية المشروطة في الوقت الحالي عقبة ثلاثية تتمثل في الحصول على أغلبية

بنسبة ٦٧% من الدول وأغلبية بنسبة ٦٢% من السكان وأغلبية بنسبة ٧٤% من الأوزان التصويتية (أي ٢٦٠ صوتًا من أصل ٣٥٢)، ولد هذا النظام الصعب من رحم مفاوضات مطولة في معاهدة نيس[32]، ودفعت تعقيداته إلى معاهدة لشبونة ٢٠١٣، إلى التوصل إلى أنموذج أبسط؛ إذ طبق هذا النموذج ابتداءً من عام ٢٠١٤؛ إذ يتطلب 50% من الدول و ٦٥% من السكان للوصول إلى العتبة، ويجنب هذا النظام من التصويت المنازعات التي كانت تحدث على الأوزان التصويتية، مع حمايته لكل من الدول الكبيرة والصغيرة من التعرض للتهميش الهيكلي[33]. وقد اتفقت الدول الأعضاء على استحداث منصب وزير الشئون الخارجية للاتحاد، وبحكم منصبه، يكون رئيسًا لمجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوربي والمسؤول عن إعداد جدول أعمال المجلس الأوربي (جدول أعمال القمة الأوربية)[34]، ويحتل المجلس الوزاري الأوربي موقعًا استراتيجيًا في عملية صنع القرار باعتبارها حلقة الوصل بين البرلمان الأوربي والمفوضية الأوربية.

ثالثًا– المفوضية الأوربية:

تعد هذه المؤسسة الأكثر تجسيدًا لفكرة الاندماج الأوربي، والجهة التنفيذية الرئيسة في الاتحاد الأوربي، وهي الإطار الذي يعبر عن مصالح الاتحاد الأوربي، وليس مصالح الدول الأوربية الأعضاء، ويبلغ عدد الأعضاء في المفوضية (27) عضوًا تتمثل كل دولة عضو بعضو واحد، لكن الأعضاء ملزمون بالقَسم الذي يقتضي منهم تمثيل المصلحة العامة للاتحاد الأوربي ككل وليس مصلحة أوطانهم. يشغل أحد الأعضاء منصب رئيس المفوضية الأوربية، بعد أن يرشحه المجلس الأوربي وينتخبه البرلمان الأوربي، وبعد انتخابات 2024 للاتحاد الأوربي، وفي 18 يوليو 2024 جُدد

انتخاب (أورسولا فون دير لايين) لرئاسة المفوضية الأوربية لولاية ثانية[35] لمدة خمس سنوات حتى 2029، وهي ألمانية من الحزب المسيحي الديمقراطي CDU (اليميني المحافظ) . ويُعيين الأعضاء لمدة (٥) سنوات قابلة للتجديد، مع اشتراط موافقة البرلمان الأوربي على تعيينهم، ويعمل في المفوضية (٢١) ألف موظف، منهم (١٧) ألف في دولة المقر (بلجيكا)، وتجتمع المفوضية مرة واحدة على الأقل أسبوعيًا، وأبرز مهام المفوضية إعداد التشريعات ومراقبة تنفيذها والدفاع من مصالح الاتحاد في مواجهة التهديدات، وتمثيل الاتحاد في الخارج، وتوقيع الاتفاقيات، وقبول الأعضاء. وتكون طريقة تشكيلها من خلال قيام المجلس الوزاري بتعيين رئيس المفوضية من بين مرشحي الدول الأعضاء بقرار يتخذ بالأغلبية الموصوفة ويصبح نافذًا بعد موافقة البرلمان الأوربي عليه، ثم يقوم المجلس الوزاري بعد ذلك بالاتفاق مع رئيس المفوضية وعلى وفق الإجراءات نفسها لفحص واختيار واعتماد قائمة المفوضين الذين ترشحه الدول الأعضاء وبعد الانتهاء من إجراءات التعيين، تصبح المفوضية هيئة مستقلة عن حكومات الدول الأعضاء، وكل مفوض يتولى الإشراف على قطاع أو أكثر[36] وحددت معاهدة نيس عام ٢٠١١ عدد المفوضين اعتبارًا في ٢٠٠٥ بمفوض واحد لكل دولة، وتضم إضافة إلى المفوضين إداريين وباحثين ومترجمين يفوق عددهم الآلاف، وتتلخص صلاحيات ومهام المفوضية في الأمور الآتية:

1. المبادرة التشريعية: فالمفوضية هي المخطط والمبادر بأعداد المقترحات اللازمة كافة للمحافظة على قوة الدفع في حركة التكامل الأوربي والعمل على تطويرها باستمرار.
2. تنفيذ ما يشرع من قوانين أو يصدر من قرارات، وذلك من منطلق أنها أحد الأجنحة الرئيسة للسلطة التنفيذية؛ لذا فهي المسؤولة عن تنفيذ قوانين الاتحاد وسياساته.

3. المتابعة والرقابة؛ فالمفوضية مسؤولة عن متابعة ورقابة الدول الأعضاء بما تعهدت به والتأكد من ذلك، وعن التزام الهيئات والشركات الأوربية بالقوانين، وإحالة المخالفين إلى المحكمة الأوربية؛ فالمفوضية هي نواة الحكومة الأوربية.
4. التمثيل: هي الجهة التي تمثل الاتحاد الأوربي وتتحدث باسمه ما عدا الأمور المتعلقة بالسياحة الخارجية والأمن تمثيل الاتحاد والتحدث باسمه وتقود المفاوضات الاقتصادية والتجارية الدولية، وتتكون المفوضية من رئيس المفوضية ووزير خارجية الاتحاد الأوربي الذي يحكم منصبه، نائبًا للرئيس، والمفوضين بعدد الدول الأعضاء، وتصدر قرارات المفوضية بالأغلبية البسيطة[37].

رابعًا– البرلمان الأوربي:

هو الهيئة التمثيلية التي تعبر عن إرادة الشعوب الأوربية، والواجهة الديمقراطية الأوربية أمام العالم الخارجي؛ إذ تتمثل فيه الأحزاب السياسية الأوربية من أقصى اليمين إلى اقصى اليسار، ويشكل البرلمان الأوربي مع مجلس الاتحاد الأوربي أعلى هيئة تشريعية في هيكلية الاتحاد الأوربي[38]. يُنتخب أعضاء البرلمان بالاقتراع العام منذ العام ١٩٧٩ ولدورة تمتد خمس سنوات، ويتألف عدد البرلمان وحسب الدورة الحالية المنتخبة (2024 – 2029) من (720) عضوًا (بعد زيادة حجم البرلمان الأوربي في 13 سبتمبر 2023؛ حيث كان 703 مع خروج المملكة المتحدة). وهو البرلمان الوحيد العابر للحدود الوطنية في العالم والذي يُنتخب أعضاؤه بشكل مباشر. ويمثل أعضاء البرلمان الأوربي مصالح مواطني دولهم، ليس على المستوى الوطني (داخل الدولة الواحدة)، وإنما على مستوى الاتحاد الأوربي. ومن حيث عدد المشاركين تُعد انتخابات

البرلمان الأوربي ثاني أكبر انتخابات إقليمية في العالم بعد انتخابات الهند؛ إذ تجمع ما يزيد عن (360) مليون ناخب يحق لهم التصويت في 27 دولة [39].

وعلى الرغم من أن البرلمان الأوربي يملك سلطة التشريعية؛ فإنه لا يملك سلطة المقترحات التشريعية التي تمتلكها البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي، فقط يناقش المقترحات المقدمة من المفوضية الأوربية. ولكن مع معاهدة لشبونة 2009 لإصلاح مؤسسات الاتحاد الأوربي وعملية صنع القرار فيه، والتي يعدها بعض الباحثين بمثابة (الدستور الأوربي) أصبح البرلمان مشرعًا مشاركًا مثل مجلس الاتحاد الأوربي. ويحدد البرلمان الأوربي نظامه الداخلي بنفسه، ويختار في منتصف كل دورة؛ أي كل سنتين ونصف، رئيسًا و(١٤) نائبًا وخمس مراقبين ماليين، وبعد انتخابات 2024، أُعيد انتخاب (روبرتا ميتسولا) رئيسة للبرلمان الأوربي لفترة جديدة (سنتين ونصف) وهي من مالطا والتي تنتمي لحزب الشعب الأوربي (يمين الوسط)، كما يحدد اللجان البرلمانية الدائمة والمؤقتة ولجان التحقيق. وتختلف آلية البرلمان السياسية اختلافًا جذريًا عن المجلس؛ فاجتماعاته علنية والتصويت بالأغلبية البسيطة هو النظام المتبع فيه، وعادة ما يصوت أعضاؤه حسب المجموعة الحزبية التي ينتمون اليها لا حسب الدولة. أما فيما يتعلق بوظائف البرلمان الأوربي؛ فإن مهامه بدأت استشارية لكنها ما لبثت أن تطورت بصدور القانون الأوربي الموحد فصار يتمتع بصلاحيات ثلاث هي[40]:

1. صلاحية إدخال تعديلات على مشروعات القوانين المقترحة.
2. حق الاعتراض؛ أي وقف وتعطيل صدور بعض المشروعات.
3. سلطة إصدار آراء تتعلق بالمصادقة على معاهدات الانضمام أو المشاركة.

وبهذا تطور الدور التشريعي من محض التشاور في البداية، مرورًا بإجراء التعاون الذي إنشاء القانون الموحد وانتهاء بالقرار المشترك الذي استحدثته معاهدة ماستريخت، ووسعت من نظامه حتى صار الآن يسري على الأغلبية العظمى من التشريعات؛ إذ أعطى البرلمان حقوقًا متساوية مع المجلس الأوربي في الموافقة على الميزانية بأكملها؛ مما يسمح له بالرقابة على مجالات كالزراعة التي كانت بمنأى عنها قبل ذلك، ودور البرلمان في الإشراف على كيفية إنفاق الأموال، فضلًا عن صلاحية البرلمان لتدقيق أنشطة المفوضية الإدارية والمالية؛ فإن له الحق في منح أو إقرار تنفيذ المفوضية ميزانية العام السابق أو رفضها، وذلك بناءً على تقرير من ديوان المحاسبة الأوربي، وإذا لم يكن البرلمان مقتنعًا؛ فإنه يمنع هذه الإجازة حتى تتعهد المفوضية بفعل ما هو مطلوب. ويتقاسم البرلمان السلطة بالتساوي مع المجلس الوزاري فيما يخص غالبية التشريعات وكامل الميزانية؛ إذ هناك نوعين من التشريعات في الاتحاد الأوربي؛ فالأول يكون ملزمًا وهي تشريعات ذات طبيعة عامة، وملزمة لكل الدول الأعضاء، وقابلة للتطبيق عليها بشكل مباشر، من دون الحاجة إلى تحويلها إلى تشريعات محلية أو وطنية. وهناك تشريعات توجيهية التي تكون غير ملزمة[41]. وقد أثبت البرلمان الأوربي نجاح عمله عن طريق ثقة الشعوب الأوربية التي تظهر بالمشاركة الجيدة بالانتخابات الدورية للاتحاد، كما أنه قطع شوطًا نحو ممارسة وظائف من التشريعات والرقابة على السلطة التنفيذية.

- **الأحزاب السياسية الرائدة في البرلمان الأوربي في انتخابات 2024:**

لقد دافعت الأحزاب الأوربية الرئيسة لعقود من الزمن عن قضية المزيد من التكامل. وباستخدام شبكاتها الداخلية والعمل معًا في مؤسسات الاتحاد الأوربي. ودعت

إلى ديمقراطية أكثر وأقوى وهم أكبر ثلاثة تحالفات لأحزاب أوربية؛ أولها حزب الشعب الأوربي (الديمقراطيون المسيحيون) (EPP)، من يمين الوسط. والتحالف التقدمي للاشتراكيين والديمقراطيين (الاشتراكيين الأوربيين) من يسار الوسط (PES) ، وتحالف الليبراليين والديمقراطيين من المحافظين، فضلًا عن أحزاب اليمين المتطرف والمتشكك بالأوربة والذي شهدت صعودًا ملحوظًا في العقد الأخير. وتتكون المجموعات السياسية في البرلمان الأوربي من وفود منتخبة على المستوى الوطني وفقًا للانتماء السياسي. وتتطلب قواعد البرلمان الأوربي أن تضم المجموعات السياسية 23 عضوًا على الأقل من ربع (سبعة) الدول الأعضاء على الأقل. وفي الفترة من 6 إلى 9 يونيو 2024 شارك أكثر من أربعمائة مليون ناخب من الدول الأعضاء السبع والعشرين في الاتحاد الأوربي للتصويت في انتخابات 2024 للبرلمان الأوربي، وبلغت نسبة المشاركة في انتخابات عام 2024 في جميع أنحاء الاتحاد الأوربي 51,196 وهي أعلى من أي انتخابات في السنوات العشرين الماضية، على الرغم من أنها ظلت أقل من الانتخابات الأولى للبرلمان الأوربي بين عامي 1979 – 1994، وهي الانتخابات الأوربية الأولى منذ خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوربي في نهاية يناير 2020[42]، وجائت نتائج الانتخابات كما يأتي:

جدول (1): نتائج انتخابات الاتحاد الأوربي 2024 بالمقارنة مع الدورة السابقة.

التحالف الحزبي وأيديولوجيته.	2024-2019	2029-2024	تغيير في عدد المقاعد.
حزب الشعب الأوربي(EPP) [ليبرالي محافظ].	179	188	6+
التحالف التقدمي للاشتراكيين والديمقراطيين[اليسار الوسط].	138	136	5-
تجديد أوربا – من أجل أوربا (ALDE)[اليسار الوسط].	98	77	23-
الخضر التحالف الأوربي الحر[يسار الوسط].	70	53	19-
المحافظون والإصلاحيون الأوربيون[اليمين المتطرف].	69	78	7+
الهوية والديمقراطية [اليمين المتطرف].	49	84	34+
اليسار الأوربي الموحد – اليسار الأخضر الشمالي (GUE/NGL).	37	46	8+
غير المنتمين NI	63	33	33-
أوربا الدول ذات السيادةESN [اليمين المتطرف].	-	25	25+
مجموع المقاعد.	703	720	17+

المصدر: البرلمان الأوربي

https://results.elections.europa.eu/en/tools/comparative-tool

وتظهر النتائج أن التحالف الرئيس المتكون من حزب الشعب الأوربي– يمين الوسط– والاشتراكيين والديموقراطيين و(تجديد أوربا)– وسطيون وليبراليون– حافظوا على الغالبية في البرلمان الأوربي، إلا أن هذه الغالبية ستكون أقل مما كانت عليه في البرلمان المنتهية ولايته؛ لأن فوز كتلة حزب الشعب الأوربي، وهو حزب رئيسة المفوضية الأوربية (أورسولا فون دير) جاء بعدد إضافي قليل من المقاعد، كما أن مقاعد حزب الاشتراكيين والديموقراطيين تراجعت ولو بشكل طفيف، لكن كتلة (تجديد أوربا)، وهي الخلف لكتلة تحالف الليبراليين والديمقراطيين من أجل أوربا (LDE) التي كانت موجودة خلال الدورات السادسة والسابعة والثامنة من 2004 إلى 2019، والتي تضم حزب النهضة بزعامة الرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون)، خسرت 23 مقعدًا. وفي المقابل كان هناك تقدم كبير لقوى اليمين المتطرف، وتسجيله الصعود في فرنسا وألمانيا؛ حيث تقدم على حزبي الرئيس (إيمانويل ماكرون). وكذلك المستشار الألماني (أولاف شولتز) بعد فوز (حزب البديل من أجل ألمانيا) وحلفاؤه، وتشكيل تكتل جديد (أوربا الدول ذات السيادةESN) تضم 25 نائبًا في البرلمان الأوربي من ثمان دول أعضاء، وهو عدد كاف لتجاوز العتبة وتأسيس مجموعة رسمية في البرلمان[43]، وتظل الأحزاب الأوربية أحزاب عابرة للحدود الوطنية القومية وتشترك بمعتقدات وحدوية منذ تأسيسها.

خامسًا– محكمة العدل الأوربية European Court of Justice:

هي أعلى محكمة في الاتحاد الأوربي وتمثل النظام القضائي ومقرها لوكسمبرج. اختصاصاتها الرئيسة النظر في النزاعات والخلافات كافة بين الدول الأعضاء أو بين دول الاتحاد والدول الأخرى، وكذلك بين مؤسسات الاتحاد، والنظر في الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الاتحاد الأوربي والأطراف الدولية، ولا يمكن التدخل من قبل محكمة العدل الأوربية بأي قرارات صادرة عن المحاكم الوطنية للدول الأعضاء إلا في المسائل المتعلقة بقانون الاتحاد الأوربي. تتكون المحكمة منذ عام ١٩٩٥ من (٢٨) قاضيًا، لكن بعد

خروج المملكة المتحدة أصبح العدد(27) يعاونهم (٩) محامين عموميين يُعيينوا بالتراضي العام بين الدول الأعضاء ولمدة (٦) سنوات قابلة للتجديد، مع توفير الضمانات الكاملة لتمكينهم من القيام بأعمالهم بأكمل وجه، وحماية استقلالهم وحيادهم ويختار القضاة واحد منهم رئيسًا؛ إذ تتشكل محكمة العدل الدولية من عدد من القضاة يساوي عدد الدول الأعضاء في الاتحاد، يعاونهم محامون عموميون وقد تقرر بأن يكون لكل دولة محامي واحد، ومن أهم وظائف محكمة العدل الأوربية ما يأتي[44]:

1. الفصل في المنازعات بين الدول الأعضاء حول تفسير المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة.
2. الفصل في المنازعات التي تحدث بين مؤسسات الاتحاد الأوربي من ناحية، وبين الدول الأعضاء من ناحية أخرى.
3. الفصل في المنازعات بين الأفراد والشركات من ناحية، والدول الأعضاء من ناحية أخرى حول الحقوق والالتزامات المترتبة على أنشطة الاتحاد.
4. تفسير المعاهدات والاتفاقات الدولية التي يبرمها الاتحاد الأوربي مع الأطراف الأخرى.
5. الفصل في المسائل المرفوعة إليها من المحاكم الوطنية وتحديد القوانين الواجبة للتطبيق على هذه المسائل[45].

وقد أصدرت محكمة العدل الأوربية الآلاف من الأحكام منذ نشائها، ولا تزال القضايا تعرض عليها بمعدل يتعذر معه الحد من التأخر في الفصل فيها لمدد تصل إلى عامين، وقد أنشئت محكمتان فرعيتان للمساعدة على التعامل مع هذه المشكلة، الأولى محكمة عامة كانت تسمى فيما سبق المحكمة الابتدائية، وتنظر بمعظم القضايا التي يرفعها الأفراد والشخصيات ذات الصفة الاعتبارية، التي تتعلق أغلبها بحقوق

الملكية الفكرية وسياسة المنافسة، والثانية محكمة الخدمة المدنية، وتتولى الفصل في النزاعات بين مؤسسة الاتحاد وموظفيها[46].

سادسًا– مستقبل الاتحاد الأوربي:

قام الاتحاد الأوربي في تأسيسه على محاور رئيسة هي فكرة وثقافة الاندماج ومحور الاقتصاد والأمن والدفاع، وكانت إرهاصات محاولات التجمع والتحالف قد مرت بالعديد من المؤتمرات والمعاهدات والانضمام بالتدريج لهذا الاتحاد، وفي التسعينات بلغ ذروة نجاحه وتكامله وعُدّ الاتحاد الأوربي أكبر تغيير وتطور في النظم السياسية التحالفية في أوربا. وفي نظرة تحليلية لمستقبل للاتحاد الأوربي هناك مسارين: الأول؛ يرى أن الاتحاد الأوربي يواجه العديد من المشاكل التي ظهر بعضها مؤخرًا نتيجة لبعض المتغيرات الحديثة، فيما يأتي بعضها الآخر كتراكمات لمشاكل لم تُحسم بنجاح من طرف الدول الأعضاء؛ حيث دعت ألمانيا مؤخرًا إلى إعادة التفكير في السياسة الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوربي وأكبر تلك المشاكل هي تفاقم أزمة المهاجرين واللاجئين إلى أوربا، لا سيما بعد أحداث ما يعرف بالربيع العربي؛ فقد وصلت هذه الأزمة إلى درجة تكاد تطعن الوجه الإنساني للممارسة الأوربية، تضاف إليها أزمة الإرهاب، لتشكلا معًا ذريعة لإعادة البحث في مسألة الحدود بين دول الاتحاد، في ظل عودة بعض الدول إلى فرض قيود على حرية الانتقال عبر الحدود، وما يعكسه ذلك من تنامي الحذر وانعدام الثقة في القواعد المشتركة[47]. فضلًا عن ذلك خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي في 2020؛ إذ تُشكل بريطانيا ثاني أكبر اقتصاد بعد ألمانيا في الاتحاد الأوربي، وهي قوة نووية لها مقعد في مجلس الأمن وحليف وثيق للولايات المتحدة، كما أن سحب عضويتها قد يكون بداية لدول أعضاء أخرى. بإعادة النظر في عضويتها في الاتحاد الأوربي، وفوق ذلك جاءت أزمة فيروس كورونا؛ وهي أزمة

عاصفة خرجت عن حدود السيطرة لقيادة الاتحاد الأوربي، واتخذت إجراءات من قبل الدول الأعضاء منافية للاتفاقيات السابقة الخاصة بالتضامن الأوربي، وما استغلته الأحزاب اليمينية المتطرفة التي تناضل منذ عقود لتفكيك الاتحاد من أجل إعادة الروح السيادية لدولها سواء لأسباب اقتصادية أو ثقافية أيديولوجية، وهي التي ترى أن قوانين الاتحاد الأوربي سوف تؤدي إلى تغيير الهيكلة البشرية ذات السيطرة الآرية لمجتمعاتها، والهوية المسيحية لدول الاتحاد من جراء ارتفاع نسبة الأقلية المسلمة في مجتمعاتها[48].

أضف إلى ذلك الحرب في أوكرانيا، وأزمة المناخ والتحديات الاقتصادية المستمرة، وكذلك وهو الأهم صعود أحزاب وتكتلات اليمين المتطرف ووصوله إلى السلطة في بعض الديمقراطيات الأوربية الراسخة؛ مثل: تنصيب (جيورجيا ميلوني) رئيسة وزراء لإيطاليا عام 2022، وهي زعيمة حزب (إخوة إيطاليا) اليميني المتطرف الرافض للهجرة والمتشكك في استمرارية الاتحاد الأوربي وحكم بروكسل كما يصفوه، وكذلك صعوده في ألمانيا وبولندا وربما يصل السلطة في فرنسا؛ حيث يشكل تحديًا كبيرًا بالنسبة للاتحاد الأوربي. وبذلك يمر الاتحاد الأوربي بمرحلة حاسمة، صحيح أن كل ما تقدم وغيره يثير المخاوف والشكوك حول تماسك الاتحاد الأوربي، ويبرز تحدي أهم وهو كيفية المحافظة على استمرارية مشروع الوحدة الأوربية، لكن (الباحث) يرى أو يتفق مع مسار آخر يفترض أن لا تأثير خطير حقيقي يهدد التحالف الأوربي، وأن مشروع التحالف والوحدة باقية ومستمرة، وأن هذا النوع من الاتحاد التحالفي (الكونفدرالي) فيه مساحة من الحرية السياسية التي تتيح ابتكار أطر قانونية وتنظيمية تحتوي به الأزمات كما مر بها سابقًا وتجاوزها بغية الحفاظ على ما أُنجز من تضامن وحدوي لأوربا فما يخص خروج بريطانيا وهو التحدي الأهم والأكبر؛ فإن دخولها بالأساس إلى الاتحاد الأوربي كان دخولًا نفعيًا برغماتيًا، ترى فيه وسيلة لخدمة مصالحها بالدرجة الأولى، فهي لم تنظم أبدًا إلى منطقة

اليورو ومنطقة الشنغن، وفي الوقت نفسه رسخت عضويتها الاقتصادية في منطقة التبادل الحر في القضاء الأوربي وفي جانب آخر؛ دعمت حلف الشمال الأطلسي كحارس للأمن الأوربي والرابط بين الولايات المتحدة وأوربا. إن خروج بريطانيا يستلزم على المدى المتوسط من الاتحاد الأوربي اتخاذ إجراءات لتكييف الوضع الاقتصادي والمالي مع الوضع الجديد؛ ذلك أن خروجها يوجد صعوبة في تغطية المساهمة المالية البريطانيا في ميزانية الاتحاد؛ خاصة أنها تتفاوت من حيث موازين القوى، فضلًا عن إمكانية إبرام اتفاقيات ثنائية؛ مثل: (الاتحاد الأوربي ٢٧ دولة + بريطانيا) لتأطير تعاملاتها التجارية والاقتصادية[49]، أن الفهم الشامل في إطار العلاقة المستقبلية والمفاوضات تسعى إلى تحديد ترتيبات انتقالية لتوفير جسور نحو الإطار المنظور للعلاقة المستقبلية بين الطرفين.

خاتمة واستنتاجات:

في ختام البحث الموسوم (النظام السياسي للاتحاد الأوربي: أسس التكوين وبنية المؤسسات) والذي يبحث في أسس تكوين وتدرج بناء المؤسسات الاتحاد الأوربي وفي طبيعة المؤسسات السياسية التي تمثل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية للاتحاد الأوربي، وعلى وفق مفردات وسياق تخصص النظم السياسية، وكذلك رؤية الباحث للمستقبل المنظور لمسار مؤسسات الاتحاد، ومن خلال سيرنا في البحث توصلنا إلى النتائج الآتية:

- ينطوي تاريخ أوربا على صراعات وحروب داخلية طويلة كان أخرها الحرب العالمية الثانية، انتهى هذا الصراع بالتحالف الكونفدرالي الطوعي لتشكيل أوربا موحدة تتنازل فيه الدول التي يقبل انتسابها عن تحويل جزء من سيادتها في الاقتصاد والسياسة والدفاع إلى هذا التحالف التعاهدي ومنذ بداية تشكيله عام١٩٥١ (الجماعة الأوربية للفحم والصلب)، وقد شهد نموًا وتطورًا إيجابيًا مذهلًا ونجح نحو السلام والتكامل في أوربا.
- الاتحاد الأوربي مشروع فكري راسخ في أذهان مفكرين ومنظرين وعقلاء السياسة وفقهاء قانون، قبل أن يتحول إلى مشروع (اقتصادي- سياسي) يسهم في بنائه (على أرض الواقع) أداء مؤسسات تحظى بدعم رؤساء الدول والحكومات وقطاع كبير من النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول الأوربية.
- انطلق الاتحاد الأوربي بست دول مؤسسة وبالتدرج ضم دولًا جديدة؛ ليصبح مجموع الأعضاء المنتسبين ٢٨ دولة، قبل خروج المملكة المتحدة. وتجسد نجاحه في جائزة نوبل للسلام التي منحت للاتحاد الأوربي في ١٢ (أكتوبر) ٢٠١٢.

▪ يتشكل النظام السياسي في الاتحاد الأوربي من مؤسسات رئيسة المجلس الأوربي، والمجلس الوزاري، والمفوضية الأوربية، والبرلمان الأوربي، ومحكمة العدل الأوربية تمثل الوظائف التشريعية والتنفيذية والنظام القضائي، وهنك نوعين من التشريعات في الاتحاد الأوربي؛ فالأول يكون ملزمًا وهي تشريعات ذات طبيعة عامة، وملزمة لكل الدول الأعضاء، وقابلة للتطبيق عليها بشكل مباشر، من دون الحاجة إلى تحويلها إلى تشريعات محلية أو وطنية. وهناك تشريعات توجيهية التي تكون غير ملزمة.

▪ تبين من خلال البحث أن طبيعة العلاقة الارتباطية بين أسس تكوين الاتحاد الأوربي بالتركيبة المؤسسية بأنها علاقة إيجابية في الجوانب المتصلة برغبة الأعضاء بتأطير اتفاقيات ومعاهدات تخدم التوجه الأوربي في الشراكة والتعاون في معظم المجالات خاصة الاقتصادية والأمنية.

▪ يعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي من أبرز التحديات التي تواجه طبيعة النظام السياسي للاتحاد الأوربي؛ اذ تشكل بريطانيا ثاني أكبر اقتصاد بعد ألمانيا في الاتحاد الأوربي؛ ولأن سحب عضويتها قد يكون بداية لدول أعضاء أخرى بإعادة النظر في عضويتها في الاتحاد الأوربي، فضلًا عن صعود أحزاب اليمين المتطرف في انتخابات 2024 وهي المتشككة في بنية الاتحاد السياسية، والرافضة سياسات الاتحاد مع الهجرة واللاجئين، ورفعها شعار (أوربا للأوربين).

▪ تخلص الدراسة إلى استنتاج رئيس مفاده أن الاتحاد الأوربي يشكل تجربة ذات مستوى رفيع وناجحة لنظام الاتحاد التحالفي الطوعي، وذلك بما يمتلكه من جذور فكرية تأسيسية ومؤسسات رسمية مستقرة تمثل الوظائف الثلاث الرئيسة وتنظيمها، ويظهر ذلك جليًا في تحقيق الوحدة الاقتصادية والمالية والإدارية واقترابه من تحقيق الوحدة السياسية.

هوامش البحث :

[1] عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية، ط1، بيروت ، 1998 ص ١٩.

[2] فواد مرسي، الرأسمالية تحدد نفسها، المجلس الوطني للثقافة والفنون ، عالم المعرفة العدد ١٤٧، الكويت، ١٩٩٠ ، ص١٤٧.

(*) إعلان شومان هو البيان الذي أدلى به وزير الخارجية الفرنسي روبير شومان في 9 مايو في عام 1950. اقترح هذا الإعلان وضع الإنتاج الفرنسي والألماني للفحم والصلب تحت سلطة عليا مشتركة واحدة. وجعل هذه المنظمة قابلة لمشاركة دول أوروبا الغربية . ينظر: عبد المنعم سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص 32.

[3] حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيًا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤ ، ص ١٥٠.

[4] صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٩ ، ص١٧.

[5] حسن نافعة، التنظيم العالمي من الحلف المقدس الى الأمم المتحدة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٧ ، ص19.

[6] أنس المرزوقي، مراحل بناء الاتحاد الأوروبي، الحوار المتمدن، ٢٠١٤، الموقع الإلكتروني: www.alhewar.org

[7] محور النظرية: يقوم على افتراض أن الطريقة الأمثل لحل مشكلات السلم والأمن الدوليين يكون بتعميق أواصر التعاون المؤسساتي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال الفصل بين الجوانب السياسية والجوانب الفنية (الوظيفية) في عملية التعاون والتحالف، انطلاقًا من أن الاندماج الاقتصادي سيقود في النهاية إلى الاندماج السياسي بين الجماعات المختلفة. للتفصيل ينظر: إسماعيل صبري، مقلد نظريات السياسة الدولية (دراسة تحليلية مقارنة)، منشورات ذات السلاسل، الكويت ، ١٩٨٧، ص ٣٨٠.

[8] حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيًا، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٥ – ١٦٧.

[9] صدام مرير، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩.

[10] هشام عفيفي، الاتحاد الأوروبي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة ، ١٩٩٥، ص6.

[11] المصدر نفسه.

[12] محمد دحام كردي، مستقبل الاتحاد الأوروبي، منشورات الحلبي، بيروت، ٢٠١٣، ص ٩٢.

[13] محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية- الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ٢٤.

[14] حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيًا، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٤.

[15] محمد دحام كردي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢.

[16] المصدر ذاته، ص ٩٣.

[17] يصنف بعض الباحثين هذا التحالف على أنه كونفدرالي، وتعرف الكونفدرالية بالاتحاد الاستقلالي الذي يحدث بين دولتين أو أكثر داخلتين في الاتحاد، ومحتفظة كل منهما باستقلالها من الناحية الداخلية ومن الناحية الخارجية، فضلاً عن افتراق عرشيهما واختصاص كل منهما بشخصيتها وسيادتها في الداخل والخارج، وبذلك يصح أن تدخل كل منهما في علاقات دولية مع الأخرى ومع غيرها من الدول

مباشرة، وتتبادل معها الممثلين السياسيين، ولكن مع مراعاة قيود خاصة ينص عليها ينص عليها صك الاتحاد؛ أي العهد السياسي الحاصل بين الدولتين. للتفصيل ينظر: زهدي يكن ، القانون الدستوري والنظم السياسية، بيروت، دار يكن للنشر، ١٩٩٨٢، ص ١٢٨.

[18] معاهدة ماستريخت تتألف من سبعة أقسام: القسم الأول يتضمن النصوص العامة المتضمنة للأهداف الرئيسة للاتحاد الأوروبي، والقسم الثاني والثالث والرابع؛ فيشمل التعديلات في اتفاقيات الجماعات الأوروبية الثلاث، والقسم الخامس يشمل النصوص المتعلقة بالسياسات المشتركة للأمن والسياسة الخارجية، والقسم السادس يتضمن الأمور المتعلقة بالعدالة والشئون الداخلية، وتضمن القسم السابع الأحكام الختامية ، للمزيد ينظر: محمد دحام كردي، مستقبل الاتحاد الأوربي، منشورات الحلبي، بيروت، ص٩٥.

[19] وائل أحمد علام، البرلمان الأوروبي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨ ، ص ١٠.

[20] الأيكو، نظام نقدي أوروبي موحد ، طُور واستبدل لاحقاً باليورو لتصبح العملة الرسمية للاتحاد الأوروبي. للتفصيل ينظر: نزيرة الأفندي، أوروبا والطريق الى الوحدة، السياسة الدولية، العدد ١٢١، مركز الأهرام، القاهرة، ١٩٩٥ ، ص ١٢١.

[21] وسن إحسان عبد المنعم، الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي وانعكاساته على الاقتصاد العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠١ ، ص ١٣٠.

[22] جون بيندر وسايمون أشروود، الاتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدًا، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2015 ، ص٣٤.

[23] حسين طلال مقلد، النظام السياسي للاتحاد الأوروبي، مجلة الحقوق، مجلد43، العدد1، الكويت، 2019، ص335.
https://doi.org/10.34120/jol.v43i1.2415

[24] حسن نافعة، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٧)، مركز الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٤ ، ص ٧٨.

[25] المصدر ذاته، ص ٨١.

[26] Hix, Simon, and Bjørn Høyland. The political system of the European Union. Bloomsbury Publishing, 2022. p61.

[27] https://arabic.euronews.com/my-europe/2024/06/28/new-leadership-in-the-european-union-and-a-new-hapter-of-work

[28] محمد محمود، تطور الأسس المؤسسية للاتحاد الأوروبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٣٢٨.

[29] صدام مرير الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤.

[30] محمد محمود، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٩.

[31] سندس عباس حسن، قمة نيس ومستقبل الاتحاد الأوروبي، متابعات دولية، العدد 3، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١ ، ص ٣.

[32] معاهدة نيس، وهي المعاهدة التي وقعت في مدينة نيس الفرنسية عام ٢٠٠١ ودخلت حيز التنفيذ في ٢٠٠٣، وكان مضمونها تعديل الأصوات وانتخاب البرلمان الأوروبي.

[33] جون بيندر وسايمون أشروود، الاتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدًا، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة.
[34] صدام مرير الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦.
[35] https://www.europarl.europa.eu/news/de/press-room/20240710IPR22812/parlament-wahlt-ursula-von-der-leyen-erneut-zur-kommissionsprasidentin
[36] حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة أوربيًا، مصدر سبق ذكره، ص ١٥١.
[37] حسن نافعة، البناء المؤسسي للاتحاد الأوربي، مصدر سبق ذكره، ص82.
[38] ناظم عبد الواحد الجاسور، الاتحاد الأوروبي : دولة التكوين والنسب التمثيلية في أجهزته ومؤسساته، أوراق أوروبية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٢، ١٩٩٩، ص ٣.
[39] Stefano Fella, EU elections 2024: Results and the new European Parliament, commonslibrary.parliament.uk , p.67 July 2024 , 31.
[40] جون بيندر وسايمون أشروود، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.
[41] ندى حكمت محمود، الاتحاد الأوروبي في عالم متغير، متابعات دولية، العدد (١٩)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2000، ص3.
[42] Karl Magnus Johansson, Advocating for further integration: Europarties in the 2024 European Parliament elections , The Swedish Institute of International Affairs, Södertörn University, May 2024 , p19.
[43] https://www.euronews.com/my-europe/2024/07/10/afd-and-allies-form-new-far-right roup-in-brussels-called-europe-of-sovereign-nations.
[44] محمد كمال مصطفى وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية الأوربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص ٢١٤-٢١٦.
[45] صدام مرير، مصدر سبق ذكره، ص 73.
[46] جون بيندر وسايمون أشروود، مصدر سبق ذكر، ص57.
[47] تمارة إيمان، الاتحاد الأوربي ومستقبل الوحدة الأوربية، مركز جيل البحث العلمي، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد8، بيروت، ٢٠١٨، ص 76.
[48] محمد هشام، مستقل الاتحاد الأوروبي بعد جائحة كورونا، مثال على النت متوفر على الرابط : ttps://www.aljazeera.net/blogs/20/20/3/24/%OBKAPKOУKBA
[49] منصور أبو كريم، تقدير موقف مستقبل الوحدة الأوربية بعد انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوربي، مركز رؤية للدراسات والبحاث، فلسطين، ٢٠١٦، ص ٨.

قائمة المصادر والمراجع :

1. إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية (دراسة تحليلية مقارنة)، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٧.
2. تمارة إيمان، الاتحاد الأوربي ومستقبل الوحدة الأوربية، مركز جيل البحث العلمي، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد8، بيروت، ٢٠١٨.
3. جون بيندر وسايمون أشروود، الاتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدًا، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2015.
4. حسن نافعة، التنظيم العالمي من الحلف المقدس إلى الأمم المتحدة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد السياسي، ١٩٩٧.
5. حسن نافعة، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٧)، مركز الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٤.
6. حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيًا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.
7. حسين طلال مقلد، النظام السياسي للاتحاد الأوروبي، مجلة الحقوق، مجلد43، العدد1، الكويت، 2019.
8. زهدي يكن، القانون الدستوري والنظم السياسية، بيروت، دار يكن للنشر، ١٩٨٢.
9. سندس عباس حسن، قمة نيس ومستقبل الاتحاد الأوروبي، متابعات دولية، العدد 3، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١.
10. صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٩ .
11. عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية، ط1، بيروت، 1986.
12. فواد مرسي، الرأسمالية تحدد نفسها، المجلس الوطني للثقافة والفنون، عالم المعرفة العدد ١٤٧، الكويت، ١٩٩٠.
13. محمد دحام كردي، مستقبل الاتحاد الأوروبي، منشورات الحلبي، بيروت، ٢٠١٣.
14. محمد كمال مصطف وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية الأوربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
15. محمد محمود، تطور الأسس المؤسسية للاتحاد الأوروبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.
16. محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.
17. محمد هشام، مستقل الاتحاد الأوروبي بعد جائحة كورونا، مثال على النت متوفر على الرابط :
18. منصور أبو كريم، تقدير موقف مستقبل الوحدة الأوربية بعد انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوربي، مركز رؤية للدراسات والبحاث، فلسطين، ٢٠١٦.

19. ناظم عبد الواحد الجاسور، الاتحاد الأوروبي: دولة التكوين والنسب التمثيلية في أجهزته ومؤسساته، أوراق أوروبية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٢، ١٩٩٩.
20. ندى حكمت محمود، الاتحاد الأوروبي في عالم متغير، متابعات دولية، العدد (١٩)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2000.
21. نزيرة الأفندي، أوروبا والطريق الى الوحدة، السياسة الدولية، العدد ١٢١، مركز الأهرام، القاهرة، ١٩٩٥.
22. هشام عفيفي، الاتحاد الأوروبي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ١٩٩٥.
23. وائل أحمد علام، البرلمان الأوروبي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨.
24. وسن إحسان عبد المنعم، الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي وانعكاساته على الاقتصاد العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠١.

الكتب باللغة الإنكليزية والإنترنيت:

25. Karl Magnus Johansson, Advocating for further integration: Europarties in the 2024 European Parliament elections , The Swedish Institute of International Affairs, Södertörn University, May 2024 , p19
26. Hix, Simon, and Bjørn Høyland. The political system of the European Union. p61Bloomsbury Publishing, 2022.
27. Stefano Fella, EU elections 2024: Results and the new European Parliament, commonslibrary.parliament.uk , 31 July 2024 , p.67
28. https://arabic.euronews.com/my-europe/2024/06/28/new-leadership-in-the-european-union-and-a-new-hapter-of-work
29. https://www.euronews.com/my-europe/2024/07/10/afd-and-allies-form-new-far-right roup-in-brussels-called-europe-of-sovereign-nations
30. https://results.elections.europa.eu/en/tools/comparative-tool

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Vol. 108
February 2025

Issued by
Middle East
Research Center

Fifty First Year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233